استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال

جهود مصرف الإمارات المركزي في تعزيز اليقين القانوني والشرعي للصيرفة والمالية الإسلامية: البنية التشريعية لتفعيل الاستراتيجية

أقر مجلس الوزراء في شهر مايو 2025 **"استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال 2025-2031"**، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد والاستفادة من فرص النمو العالمية المتاحة في هذه القطاعات. ويضطلع المصرف المركزي بدور محوري في تنسيق الجهود مع الجهات الاتحادية والمحلية لدعم دمج المالية الإسلامية وصناعة الحلال في الأجندة الاقتصادية لدولة الإمارات.

2.56 تريليون درهم
حجم أصول المالية الإسلامية المحلية المستهدف بحلول عام 2031

الرؤية

أن تكون دولة الإمارات مركزاً عالمياً للمالية الإسلامية وصناعة الحلال وفي طليعة التأثير والابتكار المتقدم.

الرسالة

اغتنام الفرص في الأسواق الإسلامية العالمية، من خلال إنشاء منظومة قوية تسهّل المعاملات المالية الإسلامية العالمية والاستثمارات وتجارة المنتجات الحلال؛ وإنتاج منتجات صناعية حلال عالية القيمة؛ وتعزيز التأثيرات الاجتماعية والبيئية من أجل تنمية مستدامة.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز تنافسية قطاع المالية الإسلامية والارتقاء به إلى آفاق عالمية.
- رفع مستوى الصادرات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وإعادة تصدير منتجات صناعة الحلال.
- إطلاق العنان للإمكانات الكامنة في العمل الخيري الإسلامي لتحقيق تنمية مستدامة عالية الأثر.

المبادرات الاستراتيجية

مجالات التركيز الأساسية

المالية الإسلامية

- تطوير مؤسسات مالية إسلامية قوية وقادرة على المنافسة وتعزيز انتشارها دولياً.
- تعزيز التكامل بين المالية الإسلامية وصناعة الحلال.
- تعزيز المنظومة العالمية لسوق الصكوك وسوق النقد والصناديق الإسلامية في دولة الإمارات.
- توفير منظومة تحفز على الابتكار في صناعة المالية الإسلامية.
- إنشاء آلية للتمويل الإسلامي المستدام عالي التأثير من خلال التعاون الدولي.

صناعة الحلال

- إنشاء منظومة داعمة لتوسيع نطاق الإنتاج المحلى للمنتجات الحلال عالية القيمة.
- إنشاء نظام تتبع الحلال لتعزيز إعادة تصدير المنتجات الحلال.
- تعزيز منظومة محفزة لتوسيع نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا صناعة الحلال.
- تطوير أسس تعزيز السياحة الحلال والأزياء المحتشمة والإعلام ذي الهوية الإسلامية المحلية.

العمل الخيري الإسلامي

- تحفيز اعتماد آلية الوقف في الأنشطة الخيرية في القطاعين العام والخاص.
- إنشاء حلول لتتبع أثر العمل الخيري الإسلامي بشفافية.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال

جهـود مصـرف الإمـارات المركـزي فـي تعزيـز اليقيـن القانونـي والشـرعي للصيرفـة والماليـة الإسلامية: البنية التشريعية لتفعيل الاستراتيجية

رسّخت دولة الإمارات مكانتها كمركز عالمي رائد في المالية الإسلامية، عبر منظومة متكاملة من الأطر القانونية والشرعية والرقابية ونظم الحوكمة التي يقودها المصرف المركزي.

الأهـــداف

- تعزيز الثقة في الخدمات المالية الإسلامية
- ترسيخ بيئة تشريعية وقانونية متقدمة تدعم الابتكار
- حمـاية حقـوق المتعامليـن
- إرساء نظام مالي متطوّر يستجيب لمتطلبات مختلف شرائح المجتمع

تعزيز اليقين القانوني

1 قانون المعاملات التجارية (مرسوم بقانون اتحادي رقم 50 لسنة 2022)

أول قانـون تجـاري ينظّـم عقـود الماليـة الإسلاميـة، ويوفّـر **مرجعية قانونية واضحة ومحددة لهذه المعاملات، من خلال:**

- تخصيـص فصـلٍ كامـلٍ للماليـة الإسلاميـة يتضمّـن صيـغ العقـود والتمويل وأحكامها.
- ربـط النصـوص بالمعاييـر الشـرعية الصـادرة عـن الهيئـة العليـا الشرعية، بما يوفّر مساراً واضحاً لحسم الإشكالات.
- منـح المصـرف المركـزي صلاحيـة إصـدار اللوائـح والأنظمـة بعـد اعتمـادها من الهيئة العليا الشرعية.

2 قانون المصرف المركزي (مرسوم بقانون اتحادي رقم 6 لسنة 2025)

نظّـم هـذا القانـون عمـل المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة وأطرها الرقابية والشرعية، ومن أبرز ما تضمّنه:

- استثنـاء المؤسسـات الماليـة الإسلاميـة مـن حظـر المتاجـرة لحسـاب البنـك بالعقـارات والبضائـع وذلـك بالقـدر الـذي يحتاجـه تنفيـذ صيـغ التمويـل المتوافقـة مـع الشـريعة الإسلامية.
- استثناء المعاملات المالية الإسلامية من متطلبات التسجيل أو الرسوم أو التكاليف المشابهة.

إرساء دعائم اليقين الشرعي

أُنشـئت الهيئـة العليـا الشـرعية بالمصـرف المركـزي عـام 2018 لتوحيـد المرجعيـة الشـرعية للمؤسسـات الماليـة الإسلاميـة وتوحيـد ممارسـاتها، بمـا يتوافـق مـع المعايير الشرعية المعترف بها دولياً. وتحقيقاً لهذه الغاية تم إصدار:

- أكثر من 280 معياراً وقراراً ينظّم المعاملات المالية الإسلامية ويحدّ من الاختلاف في الآراء الشرعية.
- أكثـر مـن 9 معاييـر حوكمـة شـرعية تضـع قواعـد التأكـد مـن الالتـزام بالمعايير الشرعية.
- معايير احترازية تعزّز السلامة المالية وإدارة المخاطر واستقرار المؤسسات المالية الإسلامية.

الأثر والنتائج

- وضـوح الحقـوق والالتزامات، وقابليـة تنفيذ العقود المتوافقة مع الشريعة
- توحيد التفسيرات الشرعية مـن خلال الهيئـة العليا الشرعية
- تقليـل النزاعـات القانونية والشرعيـة
- اسـتقرار المعـاملات المالية الإسلامية عبر إطار رقـابـي وشرعي متكامل

مؤشـرات عالميـة

1.4
تريليون درهم
أصول المصارف الإسلامية (يونيو 2026)

المركز الثالث
ترتيب الدولة عالمياً في المالية الإسلامية 2025 (IFDI)

43
مؤسسة مالية إسلامية مرخصة في الدولة

280
معياراً وقراراً رقابياً

9
معـايير حوكمـة